أيـام بارزة مـن تاريـــــــخ

حزب البعث العربي الإشتراكي

مخاض الولادة والتأسيس

1947 - 1940

منشورات الطليعة تونس 1992

أيام بارزة في تاريخ حزب البعث العربي الإشتراكي

مخاض الولادة والتأسيس

1947-1940

حركة الإحياء العربي:

ظهرت (حركة الإحياء العربي) في عام 1940 وخلال ذلك العام نُشِرَت ثلاث مقالات: (في القومية العربية) و (القومية هي حب قبل كل شيء) و (القومية قدر محبب)، شكلت بالإضافة إلى مقالتين تم نشرهما عامي 1935-1936، هما: (عهد البطولة) و (ثروة الحياة)، الأساس الفكري لحركة الإحياء العربي.

ومنذ بداية شهر أيار 1941 بدأت حركة الإحياء العربي تصدر بياناتها ومنشوراتها تحت اسم (حركة نصرة العراق)، حيث استقبل الوسط الطلابي انتفاضة الكيلاني بحماس كبير، وقد استمرت بيانات حركة الإحياء العربي تصدر باسم (حركة نصرة العراق)، طيلة عام كامل (أيار 1941-أيار 1942) بهدف دعم انتفاضة رشيد عالي الكيلاني ضد الاحتلال الإ ˙ بليزي، وكان الكيلاني من أنصار استمرار المقاومة بعد فشل الحل العسكري في مواجهة المحتلين الإنكليز.

وكانت (حركة نصرة العراق) قد أصدرت عدة بيانات، بهدف مساندة حركة رشيد علي الكيلاني، وأحد هذه البيانات يحمل عنوان (تعاليم نصرة العراق)، وقد ورد فيه:

"أيها العربي

اعلم أن العراق في هذه الساعة يناضل من أجل أمنية كل العرب: (الوحدة العربية). واعلم أن انتصار العراق منوط بك وحدك فاعرف واجبك وقم به.

أيها العربي حيثما كنت

ضحِّ برفاهيتك أياماً، تضمن لأمتك السعادة أجيالاً." ودعا البيان إلى دعم ثورة الكيلاني بالمال والسلاح، وإلى الالتحاق بها والتطوع في صفوفها.

وأصدرت الحركة بياناً آخر عنوانه (صرخة الدم)، ورد فيه: "قضية العروبة تتمثل اليوم في العراق، وستتمثل غداً في أماكن أخرى من بلاد العرب، فليكن العرب مستعدين للطوارئ". كما ورد في البيان:

"أيها العرب استيقظوا

ضعوا حداً للكلام وأيقظوا الدم في عروقكم. اليوم يقول الدم العربي قوله الفصل."

وفضلاً عن ذلك فقد قامت حركة نصرة العراق بنشاطات مختلفة تستهدف دعم حركة الكيلاني، كان أبرزها المظاهرة التي قامت بتنظيمها وشارك فيها طلبة تجهيز دمشق حيث رفعوا العلم العربي على سارية المدرسة لمدة ثلاثة أيام( )، كما أنشأت حركة نصرة العراق عدة فروع لها في عدد من المحافظات السورية، غير أن حركة نصرة العراق عادت إلى وضعها السابق لتحمل مجدداً اسم (حركة الإحياء العربي) بعد فشل انتفاضة الكيلاني( ) والتي تعزى أهميتها للأسباب التالية:

- أنها كانت أول انتفاضة عربية تطرح شعارات قومية منذ الحرب العالمية الأولى.
- تعاطف الرأي العام العربي مع حركة الكيلاني نظراً لمطالبتها باستقلال البلاد العربية.
- كان لحركة الكيلاني أكبر الأثر في اتخاذ موقف سلبي من الحلفاء وزيادة سخط العرب عليهم.

أما الأسباب الرئيسة لفشل الانتفاضة فتعود للمبالغة في تقدير حجم قوتها وإمكاناتها الفعلية وتعويلها على الدعم العسكري الألماني والذي لم يقدّم في الوقت المناسب، إضافة إلى فشلها في التنسيق مع القوى الخارجية، والأسوأ من ذلك كله عدم الاتفاق في الرأي بين قادة الانتفاضة والافتقار لوحدة الموقف.

ولعل فشل الانتفاضة قد تسبب ببعض الإحباط (لحركة الإحياء العربي) غير أن ذلك لم يحل دون مواصلة نشاطها والذي اقترن بتفرغ مؤسسي الحركة لممارسة العمل الحزبي والسياسي بعد أن استقالا من عملهما كمدرسين في تجهيز دمشق( ).

وتجدر الإشارة إلى أن استقالتهما جاءت على خلفية العقوبة التي فُرضت بحقهما من قبل وزارة المعارف والتي كان يتولى إدارتها آنذاك (خليل مردم بك)، ولأسباب تتعلق بمقاطعتهما للفحوص في دورة حزيران 1942، ومنذ ذلك تاريخ انخرطا انخراطاً فعلياً في الحياة السياسية بهدف التعريف بأهداف حركة الإحياء العربي، والتي أصبحت تعرف منذ عام 1943 باسم (حركة البعث العربي)، وفيما يلي سوف نلقي مزيداً من الضوء على دورها باعتبارها تمثل خطوة مهمة ومتقدمة نسبياً على طريق تأسيس حزب البعث العربي.

من الإحياء العربي الى البعث العربي

كانت حركة البعث العربي التي نشأت في أواسط عام 1943، امتداداً لحركة الإحياء العربي، ومثلت مرحلة أكثر نضجاً في ممارسة العمل الحزبي والسياسي، حيث أتيح لمؤسسي حركة البعث أن ينشطوا في ظل ظروف أكثر ملاءمةً، لاسيما بعد أن أصدرت السلطات الانتقالية السورية قراراً يقضي بتعيين (عطا الأيوبي) رئيساً للحكومة الانتقالية السورية والتي كُلفت بمهمة الإشراف على الانتخابات النيابية التي جرت في تموز عام 1943، وكان ذلك يعني انتهاء فترة الحكم المباشر، الذي سبق أن فرضته فرنسا على سورية بين عامي 1939ـ1943، كما تقرر إعادة العمل بالدستور السوري، وقد دعت (حركة البعث العربي) بمناسبة عودة الحياة الدستورية إلى قيام جبهة سياسية تشارك فيها القوى الوطنية في البلاد، بهدف وضع مطلب الاستقلال موضع التنفيذ الفعلي، وقررت حركة البعث آنذاك خوض معركة الانتخابات النيابية، وأعلنت في تصريح علني نشرته بعض الصحف آنذاك، تأييدها لشكري القوتلي، كما قام وفد بعثي بزيارة القوتلي وطلب منه إدخال مرشح الحركة في قائمته الانتخابية.

ورغم أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح إلا أنها أثارت في الوقت نفسه بعض الانتقادات بين صفوف البعثيين، ما أدى إلى إصدار بيان باسم حركة البعث بتاريخ 15 حزيران 1943، أشير فيه إلى أن ما جرى تقتضيه متطلبات العمل السياسي والنضالي، هذا فضلاً عن أن شكري القوتلي جدير بالتأييد لكونه شخصيته وطنية عُرفت بالاستقامة والنزاهة، وأضاف البيان: "إننا إذ ندخل المعركة الانتخابية فلأننا نعتبر أن المجلس النيابي هو عبارة عن مؤسسة ديمقراطية تتيح لنا التعريف بحركتنا وتقديم مختلف الخدمات لجماهير الشعب، والوصول إلى المجلس ليس مكافأة أو طريقاً للوزارة".

ورغم عدم فوز مرشح حركة البعث في الانتخابات النيابية إلا أن ذلك لم يؤد إلى إضعاف حركة البعث، فقد كانت الانتخابات فرصةً لطرح فكر البعث أمام الجماهير. وفي 1943/7/24 أصدر مرشح الحركة بيانه الانتخابي الذي جاء فيه: "نمثل التاريخ العربي الحي ضد الرجعية الميتة والتقدم المصطنع. نمثل رسالة العروبة ضد حرفة السياسة. نمثل الجيل العربي الجديد." و "عملنا عمل نضالي طويل يستهدف المستقبل البعيد، لذلك نعنى بالحاضر أشد عناية، تمهيداً لذلك المستقبل، فالمسائل التي تعرضُ اليوم من خارجية أو داخلية، وخاصةً ما يتعلق بتحقيق الوحدة بين الأقطار العربية، كل هذا نهتم به ونقدر خطورته، ونقيسه بمقياس فكرتنا الأساسية التي شعارها : أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة.

وقد أصدرت حركة البعث العربي في نهاية عام 1943 بياناً على شكل كراس تحت عنوان (أهداف وغايات) ويتضمن /23/ مادة، وقد لوحظ في نص هذه الوثيقة استخدام اسم (حزب البعث العربي) دون أن يعني ذلك التخلي نهائياً عن تسمية (حركة البعث العربي) ونورد فيما يلي أهم ما جاء فيها

1) حزب البعث العربي، هو حزب عربي ليس في اسمه وغايته المثالية فحسب بل في واقعه وتنظيمه وأسلوب عمله أيضاً، وقد وُجد ليكون له فروع في سائر الأقطار العربية، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا.

2) هدفه تحرير العرب في جميع أقطارهم من كل أنواع الاستعمار الأجنبي وتنظيم الأمة العربية في دولة واحدة مستقلة قائمة على فكرة القومية العربية. في سبيل تحقيق النهضة الحديثة الشاملة وبعث الرسالة العربية الخالدة.

3) الفكرة القومية: هي الإيمان العميق بأن الشعب العربي عريق بين الشعوب في نبله وتعشقه للحرية، وإن له عبقرية خاصة وحيوية متجددة تحفزه باستمرار على إظهار نشاطه وكفاءاته في أعمال الفكر والعمران وميادين البطولة.

4) العربي هو من كانت لغته العربية وعاش على الأرض العربية أو تطلع إلى الحياة فيها وتشبعت روحه بالقومية العربية والولاء الخالص للغة العرب وتاريخهم المجيد في الماضي وكان في إيمانه بوحدة مصيره يتطلع إلى مستقبل خليق بهذا الماضي ولم يشرك في ولائه أمة أو فكرة أخرى وكانت أفعاله منسجمة مع عقيدته.

5) إن الشعب العربي هو مصدر كل السلطات لذلك يجب إلغاء ماعقدته الحكومات من معاهدات، أو صكوك تُخلُ بسيادة العرب التامة.

6) على كل مواطن عربي أن يمتهن عملاً فكرياً أو يدوياً شريطة أن يخدم بعمله مصلحة المجموع وينسجم معها.

7) سن تشريع اجتماعي يحدد حقوق وواجبات رأس المال والعمل على أساس مبدأ الانسجام القومي ويكفل إنشاء مؤسسات غايتها حماية المواطنين العرب من البطالة والمرض والعجز وطوارئ العمل.

8) جعل المؤسسات والموارد والمرافق ذات النفع العام ملكاً للدولة وإخضاع جميع الصناعات والمشروعات الاقتصادية، لرقابة الدولة تبعاً للسياسة العربية العليا من جهة ووفق مبدأ الانسجام القومي من جهة أخرى، ومنع استغلال حق العمل.

9) الدولة العربية دولة اشتراكية، بمعنى أن مصلحة المجتمع هي فوق مصلحة الفرد. وإن غاية الدولة إسعاد أكبر عدد ممكن من أفراد الشعب العربي وتزويدهم بكل الوسائل والفرص ليستطيعوا تحقيق عروبتهم على أكمل صورة، وهذه الاشتراكية يستمدونها من روح الأمة العربية وحاجاتها العميقة؛ وأخلاقها الأصيلة ولا تستند إلى أية نظرية أجنبية.

10) تعتبر قوانين الدولة، أن حق التملك يجب أن يبرره الجهد والعمل وأن لا يتعارض مع المصلحة العامة وأن لا يُخلَ بالانسجام القومي والعدل الاجتماعي.

أما ما تنص عليه البنود فيتعلق بوحدة التعليم في البلاد العربية وإلزاميته في المرحلة الابتدائية، وإيجاد الكليات والمعاهد التي تختص بجميع نواحي النشاط العلمي وأن تتفق وسائل النشر مع المصلحة القومية إضافة لضرورة توفير الخدمات الصحية وحقوق الأقليات القومية وغير ذلك.

ومن الواضح أن هذه المبادئ قد صيغت بما يتفق مع نظام الدولة العربية المفترضة والتي ستتحقق مستقبلاً، كما أن الاشتراكية التي أشارت إليها حركة البعث في البيان إنما هي اشتراكية عربية كونها لا تستند إلى أية نظرية أجنبية.

هذا فضلاً عن أن الوثيقة الآنفة الذكر قد حددت الملامح الأساسية لنظام الدولة العربية المقبلة، ويشكل هذا المشروع بالنسبة لحركة البعث هدفاً مستقبلياً.

أما بالنسبة لهدفي الوحدة والاشتراكية فقد أشارت الوثيقة إلى أن تحقيقهما غير ممكن، إلا عن طريق (الانقلاب) على الواقع المعاش للأمة العربية، وكانت كلمة الانقلاب في ذلك الوقت تعني في الوعي السياسي القومي تغييراً شاملاً للمجتمع سياسياً واقتصادياً وثقافياً وأخلاقياً، وليس مجرد تبديل للسلطة السياسية العليا، ولكن الحركات العسكرية التي تتالت بعد ذلك مثل حركات الزعيم والحناوي والشيشكلي والتي أطلِق عليها مصطلح الانقلاب، جعلت البعث يعدل فيما بعد عن هذا المصطلح ويتحول إلى مفهوم الثورة. وقد حددت حركة البعث في إحدى وثائقها الصادرة عام 1943 مفهوم الانقلاب وأدواته واعتبرت أن حركة البعث هي أداة هذا الانقلاب في الحياة العربية برمتها باعتبارها تضم مجموعة من البشر الذين يعتنقون فكرتها ويناضلون في سبيل تحقيقها، وبمقدار ما يكون اعتناقهم للفكرة عميقاً ونضالهم في سبيلها صادقاً يكون الانقلاب قوياً وكاملاً.

وتضيف الوثيقة أن "الانقلابيين هم هذه الفئة القليلة التي تضمهم حركة البعث، وهم رغم قلتهم يمثلون صورة مصغرة عن مجموع الأمة".

وعرّفت الوثيقة الانقلاب بأنه: "تبديل أساسي للواقع انطلاقاً من الشعور بفقر هذا الواقع وفساده وضرورة تبديله... والانقلاب من شأنه أن يعيد الأمة العربية إلى حقيقتها ويظهر كفاءاتها وروحها وأخلاقها السامية".

وتبعاً لما تقدم يمكن القول إن الأفكار التي أوردتها حركة البعث في بيانها الآنف الذكر إنما تعتبر متقدمة بمعايير تلك المرحلة المبكرة من نهوض المجتمع العربي.

ولم ينفصل الجهد النظري لبناء رؤية بعثية متكاملة للأمة العربية، عن النضال السياسي اليومي، فقد استمرت حركة البعث العربي بمتابعة الأحداث الكبرى التي كانت تجري على الصعيدين العربي والقومي، وفي 1943/11/14 أصدرت بياناً حول الاضطرابات في لبنان، التي نتجت عن اعتقال الفرنسيين لرئيس الجمهورية اللبناني ورئيس وزرائه وأربعة من الوزراء، وقد ندد البيان بموقف الحكومة السورية التي اكتفت بإرسال مذكرة احتجاج إلى الفرنسيين، ودعا البيان إلى اتخاذ موقف حازم إزاء العدوان على لبنان، بدلاً من محاولة التوسط بين المعتدي والمعتدى عليه. وأكد ضرورة قطع المفاوضات مع الفرنسيين وتعبئة الجماهير للعمل الوطني الحاسم ضد الأجنبي من أجل:

5ـ إقامة جيش وطني.

6ـ تسليم المصالح المشتركة التي بقيت بيد الفرنسيين.

وتبعاً لذلك فما "على سورية إلا أن تمارس استقلالها بكل عزم وجرأة، وأن تزيل من دستورها ما يعارض هذا الاستقلال دون إضاعة للوقت والجهد في المفاوضات العقيمة.

وفي 1944/3/8 أصدر مكتب البعث العربي بياناً ورد فيه: "نحن لا نرى في الاستقلال والوحدة العربية، غير اسمين لشيء واحد، وهو سيطرة الأمة العربية على مصيرها، بل وإن في الوحدة العربية ضمان لهذا الاستقلال.

وفي 1944/7/24 أصدر مكتب البعث العربي بياناً أكد فيه على مطالبه السابقة: "فضحنا سياسة الافرنسيين الرامية إلى كسب الوقت بالمفاوضات التي لا طائل تحتها ووضعنا في مقدمة مطالبنا تسليم الجيش قبل كل الصلاحيات لأن الجيش هو الدعامة الكبرى للاستقلال.

وفي 1944/8/10 وجه مكتب البعث العربي رسالةً إلى المعتمد الأمريكي في سورية، يحتج فيها على القرار الذي اتخذه الحزب الديمقراطي الأمريكي بشأن فتح فلسطين أمام الهجرة اليهودية، وجعلها وطناً قومياً لليهود. وذلك يظهر أن: "المبادئ العادلة والمثل العليا لم تزل في نظر الدول الغربية، سواءً في القارة الأوربية أم في أمريكا، أداةً تسخر لنيل مآرب ومنافع بعيدة عن تلك المبادئ والمثل كل البعد.

وفي 1945/2/4 أصدر مكتب البعث العربي بياناً بعنوان «الجيش والاستقلال»، طالب فيه بإقامة حكومة إنقاذ، قومية، دستورية، لا حزبية، كما طالب باتخاذ «كل التدابير العملية لاستلام الجيش السوري دفعة واحدة، ولاستلام ما بقي من الصلاحيات، ولممارسة الاستقلال التام دون أي نقص أو شائبة».

وفي 1945/3/8 ونتيجة لانتهاج الحكم سياسة قمعية ضد الجماهير والحزب فقد أصدر البعث العربي بياناً( ) يدين فيه هذه السياسة ويعلق البيان على تصريح رئيس الجمهورية الذي أكد على الاستقلال التام والتعاون مع الدول العربية فيقول إن الاستقلال ليس إلا «واسطة لبلوغ الغاية الحقيقية، وهي وحدة الأقطار العربية، لا التعاون بينه وبين هذه الأقطار»، وقد فضح البيان نية الحكومة في عقد معاهدة مع السلطات الفرنسية تعترف بوجودها على أرض قطرنا.

وأكد البيان تصميم الجماهير على التخلص من أي أثر للنفوذ الأجنبي وكشف البيان عن النزعات الدكتاتورية عند رئيس الجمهورية وخرقه للدستور بتجاوز الصلاحيات المخولة إليه بموجب أحكامه.

وعندما أعلن الرئيس الأمريكي عن عزم أمريكا على تأييد فتح أبواب فلسطين للهجرة الصهيونية أصدر البعث العربي بياناً جاء فيه أن العرب «يعتبرون كل حل لقضية فلسطين لا يؤيد حقهم الصريح في عروبة هذه البلاد المقدسة تعدياً صريحاً على حقوقهم وتدخلاً في شؤونهم الخاصة لا يسيغه أي عرف دولي». «ويرون من واجبهم أن يعلنوا عدم اعترافهم بكل عقد أو اتفاق يجيز استثمار أراضيهم من قبل أية قوة أجنبية تنتقص من سيادتهم».

وفي 1945/3/14 أصدر الحزب بياناً يحذر فيه من أن البلاد «لا تزال محكومة من الأجنبي، وأن كل حكم يقوم هو بالضرورة خاضع لنفوذ هذا الأجنبي إن كثيراً أو قليلاً، وأنه لا يعقل أن يقوم هذا الحكم أو يبقى يوماً واحداً إن لم يكن قد قبل بمبدأ التنازل عن بعض الحقوق والتساهل في بعض الأهداف، وأن من التضليل المجرم أن يسمى الحكم الذي ينشأ في مثل هذه الشروط «بالحكم الوطني» مهما كانت مزاياه التي ترفعه عن مستوى العهود الرجعية» ودعا البيان إلى تأسيس «فرق الجهاد الوطني»لتعبئة قوى الشعب والدفاع عن الاستقلال وتقوم على إدارة هذه الفرق لجان من مختلف أبناء الشعب ومنظماته وهيئاته الوطنية ورغم دكتاتورية الحكم ضد الحزب فقد أعلن البيان عن وضع هذه الفرق تحت تصرف الحكومة في حالة الطوارئ من أجل حفظ النظام والأمن.

وفي 1945/3/25 أصدر مكتب البعث العربي بياناً يتهم فيه «الفئة الحاكمة بالعجز والتهاون والتفريط بالقضايا الحيوية ويقول مخاطباً (شباب البعث العربي). " إنها كانت مهمة وعرة وعسيرة، إذ كان عليكم أن تخاصموا هذه الفئة من مواطنيكم دون أن تفتروا عن محاربة الأجنبي عدوكم الأساسي، أو أن تسكتوا عن الفئات الرجعية والخائنة وتسمحوا لها باستغلال عملكم فكنتم تحاربون على كل الجبهات.

وفي نيسان 1945 اتخذ الحزب أول مقر له في حي القنوات بدمشق وقد انتقل المقر في نهاية 1945 إلى حي السبكي الذي استمر كمقر للحزب حتى عام 1952.

وفي 1945/4/12 أصدر البعث العربي العدد الأول من نشرته الدورية حيث تضمّن هذا العدد موقف الحزب من الجامعة العربية التي كان يرى فيها آنذاك أداة لتثبيت التجزئة وأن ميثاقها يشكل خطوة «منحرفة وليست سليمة» وأن الزمن «سيزيدها انحرافاً» و «على هذا لا ننكر ما يجري اليوم هو خطوة، وان كان خطوة بسيطة، ولكن الضرر يقوم في إيهام الشعب العربي بأنها الوحدة الحقيقية».

وفي 1/5/ 1945 أعلن البعث العربي عن عزمه على إقامة مهرجان خطابي بمناسبة يوم العامل العربي وكانت الغاية من المهرجان التأكيد على الهوية الديمقراطية الجماهيرية للحزب كحركة اشتراكية تتوجه نحو الجماهير الكادحة وفي مقدمتها الطبقة العاملة ومن جهة أخرى فضح سياسة الحكم «الوطني» المتساهلة تجاه المطالب الوطنية، وتحذير الشعب من مؤامرة العدوان، التي كانت تدبر ضد استقلال سورية ولقد أقيم المهرجان في سينما «عائدة بلاس» التي تقع حالياً تحت مبنى فندق الشرق في ساحة الحجاز وتحدث فيه عدد من الخطباء أكدوا على الاشتراكية ثم خرج الجمهور بتظاهرة تأييد للنضال الوطني ضد الفرنسيين.

وفي 1945/5/16 أصدر مكتب البعث العربي بياناً يستنكر فيه استقدام جيوش فرنسية جديدة إلى سورية ويطالب بالتصدي لفرنسا ومقاطعتها ويدعوا إلى إضراب شامل.

وفي سياق هذا التوجه بادرت حركة البعث منذ النصف الأول من شهر أيار/مايو 1945 إلى إنشاء منظمات شعبية ذات طابع جهادي تحت اسم (فرق الجهاد الوطني)، وهدفها تعبئة قوى الشعب العربي وتنظيمها من أجل الدفاع عن حرية الوطن واستقلاله وتطهير أرضه من كل سلطة أجنبية.

أما إدارة (فرق الجهاد والوطني) فقد أنيطت بلجان مختصة تضطلع بمهام التنظيم وتتألف من أفراد مسؤولين عن مختلف فئات الشعب وهيئاته الوطنية، ومهمتها إنشاء (فرق شعبية) تخضع لنظام خاص بها وتتألف بدورها من (فرق للمقاومة) وأخرى (للمحافظة على الأمن) إضافة لفرق أخرى للإسعاف.

كذلك تم تحديد عدد أفراد كل فرقة بـ /25/ شخصاً يكلف رئيسها بالاتصال المباشر مع اللجنة المختصة، وفي حالة الطوارئ تضع هذه اللجان نفسها تحت تصرف الحكومة في سبيل حفظ النظام والأمن والدفاع عن الوطن".

إن تشكيل فرق الجهاد الوطني إن دلَّ على شيء فإنما يدل على أن الحزب قد سبق أية منظمة سياسية أخرى بدعوته إلى المقاومة الشعبية، يضاف إلى ذلك أن ظروف العمل السياسي البالغة الصعوبة في ظل الاحتلال والأساليب التي اعتمدتها حركة البعث من خلال تشكيل فرق الجهاد الوطني، قد أسهمت في إنضاج تجربتها السياسية والنضالية، وتحويلها بالتالي إلى حزب سياسي قائم على أسس تنظيمية واضحة ويحمل هوية فكرية محددة.

كما وجهت حركة البعث أيضاً انتقادات حادة للحكومة السورية لعدم جديتها في الدفاع عن القضايا القومية والوطنية وفي مقدمتها قضية فلسطين وقضايا أخرى اجتماعية واقتصادية.

وفي 1945/5/20، بعد امتناع الحكومة عن عقد أي معاهدة مع فرنسا فيها مساس بالاستقلال الوطني، أصدر مكتب البعث العربي بياناً تحت شعار. «في سبيل الجهاد الوطني» «يدعو فيه إلى تأييد الحكومة الدستورية ضد العدوان الأجنبي الآثم» و «لقد بدأت (حركة البعث العربي) في هذا الظرف العصيب بتنظيم شعبي عام» «لفرق الجهاد الوطني غايتها تعبئة قوى الشعب العربي وتنظيمها للدفاع عن سورية واستقلالها» و«في حالة الطوارئ، تضع هذه اللجان والفرق نفسها تحت تصرف الحكومة في سبيل حفظ النظام والأمن والدفاع عن الوطن ولقد اتخذت «حركة البعث العربي» هذا الموقف على الرغم من نهج الحكومة السابق ونزعتها الدكتاتورية، وكان البعث العربي في موقفه هذا يتوخى الانسجام مع المصلحة الوطنية العليا.

في1945/5/29 وقع العدوان الفرنسي على دمشق واستهدف العدوان بصورة خاصة المجلس النيابي ولقد شارك الحزب في ذلك الوقت بالتصدي للعدوان إضافة لصمود الشعب الأعزل أمام الجيوش الفرنسية رغم الدمار والضحايا. ولقد استثارت هذه الجريمة الرأي العام العالمي، ما أدى إلى تدخلات دولية والى وقف العدوان في النهاية.

وفي 6/9/ 1945 وضمن إطار الحملة الشعبية التي كان يشنها البعث العربي من أجل استكمال الاستقلال بتصفية نفوذ المفوض الفرنسي على الحكم واسترجاع الجيش، أصدر مكتب البعث العربي بياناً طالب فيه بتشكيل حكومة قومية ديمقراطية تمارس سياسة محددة هي: رفض التعاقد مع فرنسا وصيانة الاستقلال التام وتوحيد قضية سورية ولبنان تجاه الخطر الفرنسي وانتهاج سياسة عربية لدعم استقلال سورية ومدها بالمساعدة العسكرية عند الاعتداء عليها. كما طالب البيان بمحاكمة المسؤولين عن العدوان ومصادرة الأموال الفرنسية للتعويض عن الخسائر وتطهير البلاد وجهاز الحكومة من الخونة والانهزاميين وأعوان الأجنبي ومحاكمة العسكريين المجرمين.

من حركة البعث العربي الى حزب البعث العربي

لقد أصبح حزب البعث العربي وريثاً أو بالأحرى امتداداً لحركة البعث منذ أن تقدمت الحركة بطلب ترخيص إلى وزارة الداخلية في العاشر من تموز 1945، وذلك بهدف تشكيل حزب سياسي على أن يسمح له بالعمل في جميع المناطق السورية، وفي مختلف نواحي النشاط، ونقتطف بعضاً مما ورد في طلب الترخيص.

"إن ما أحاق بسورية من شرور وآثام منذ الحرب العالمية الأولى وطيلة ربع قرن،وما حل بعرب سورية من تنكيل واضطهاد وعلى يد مستعمر باغٍ هدفه إبادة العرب وقتل الروح القومية، وإذلال الأمة العربية قد بعث من بين الآلام والمحن في كل بقعة من سورية رجالاً صادقين في عروبتهم مؤمنين بقدرات أمتهم، حاملين رسالتها وغير عابئين بما يتحملون من مشقة في سبيل رفع شأنها وإعلاء كلمتها.

"لقد نشأت حركة البعث منذ عدة سنوات ومضت دون كلل تنشر فكرتها، وتدعو الشباب في جميع الأقطار العربية إلى اعتناقها وتنفيذ تعاليمها، وقد وصلت اليوم إلى نقطة تستطيع معها أن تخطو بقوة واطمئنان الخطوة الإنشائية التنظيمية وتنقلب حزباً قومياً يصب فيه كل عربي مؤمن ما عنده من خير وعروبة في سبيل بعث أمته وبصورة تأتي معها النتائج متناسبة مع ما يصرف في سبيلها من جهود".

ويضيف مقدمو الطلب: "ونحن إذ نتقدم إلى الحكومة ونعلمها بتأليف حزبنا القائم على مبادئ قومية وأفراد تتمثل فيهم هذه المبادئ لا ٍ بل وجود نزعة سائدة عند بعض رجال الحكم لإعاقة قيام الهيئات والأحزاب السياسية التي لا يقوم من دونها حكم دستوري صحيح، ولكننا مع ذلك نأمل أن تسيطر الروح الدستورية على النزعة الشخصية في مثل هذه الشؤون القومية، وأن يُقابَل طلبنا هذا بما يستحق من تقدير وترحيب وبعد نظر، فيرخص لحزبنا بأداء مهمته في جميع المناطق السورية، وفي مختلف نواحي نشاطه. وعملاً بأحكام المادة السادسة من قانون الجمعيات نرفع هذا البيان مع نسختين من مبادئ الحزب ونظامه مع أسماء هيئته التنفيذية وعنوان مقره المؤقت.

أما فيما يتعلق بأهداف الحزب والتي تضمنتها النسخة المرفقة بطلب الترخيص فقد أشير إلى أن "حزب البعث منظمة سياسية قومية شعارها:(أمة عربية واحدة ـ ذات رسالة خالدة) وهو حزب عربي ليس في اسمه وغايته فحسب وإنما في واقعه وتنظيمه وأسلوب عمله، وقد وجد ليكون له فروع في سائر أقطار الوطن العربي."

كذلك تضمن طلب الترخيص نسخة من نظام الحزب الداخلي تحت اسم (التشكيلات) وأدرج تحت هذا العنوان البنود التالية.

أ- الهيئة التنفيذية المركزية: وهي الهيئة التي يقوم على عاتقها أمر تنظيم الحزب والسير في طريق نموه وقوته وبلوغ أهدافه. وتتألف الهيئة التنفيذية المركزية من رئيس وأعضاء أما الرئيس فهو رئيس الحزب الذي يُنتخب بالتصويت العام من قبل جميع أعضاء الحزب لمدة سنتين، ويشترط أن يكون قد أمضى أكثر من سنة في الحزب وأن يرشحه خمس الأعضاء، أما أعضاء الهيئة التنفيذية فهم مساعدو الرئيس يعيينهم لمدة رئاسته ويسألهم تنفيذ ما يطلبه منهم في دائرة اختصاصه وضمن مبادئ الحزب. وقد تضمنت الفقرة الخاصة بالهيئة التنفيذية المركزية البندين التاليين:

- على رئيس الحزب أن يدعو إلى اجتماع حزبي مرة كل عام تحضره الهيئات الإدارية ومن يستطيع من أعضاء الحزب، والغرض من هذا الاجتماع عرض التقرير السنوي عن أعمال الحزب طيلة العام ومناقشة الخطط المرسومة للأعمال المقبلة، ولرئيس الحزب أن يدعو إلى اجتماعات استثنائية إذا اقتضت الظروف لهذه الدعوة.

- يُعمل بما جاء في الفقرات السابقة بعد مرور سنة على إعلان هذه التشكيلات، ويبقى اليوم أمر إدارة الحزب إلى الهيئة المؤسسة.

ب- الهيئة التنفيذية الفرعية: وهي الهيئة التي تدير عمل الحزب في إحدى المناطق، وتتولى تنفيذ الخطط التي رسمتها الهيئة المركزية وترتبط بالهيئة المركزية. وقد تضمنت الفقرة الخاصة بالهيئة التنفيذية الفرعية البنود التالية:

- تتألف هذه الهيئة من: رئيس وأعضاء، أما الرئيس فيعينه رئيس الحزب لمدة رئاسته، أما الأعضاء فيعينهم رئيس الفرع بعد موافقة رئيس الحزب ويكونون مساعديه ويوكل إليهم تنفيذ ما يُطلب منهم ضمن مبادئ الحزب وأغراضه.

- يُشترط في طالب الانتساب للحزب أن يكون قد بلغ حدود الثامنة عشر من عمره ويرشحه ثلاثة أعضاء في الحزب يُعرفون بصدق العروبة وقوة الاستعداد للنضال القومي ضمن مبادئ الحزب، ونظامه الداخلي، ويصبح عضواً رسمياً عندما توافق على انتسابه الهيئة التنفيذية للفرع الذي ينتسب إليه، وبعد قبول الهيئة المركزية.

- على من يود الانتساب للحزب أن يدفع رسم الانتساب وقدره عشر ليرات سورية أو خمس ليرات حسب ظروف المنتسب.

- يكلف الحزب أعضاءه باشتراكات شهرية متناسبة مع مواردهم، ويقبل الحزب تبرعات من أعضائه وأنصاره الموافقين على مبادئه( ).

ويمكن أن نسجل على هذا النظام بعض الملاحظات أهمها:

- ☐ إن النظام لم يشر إلى أية مبادئ انتخابية سوى مبدأ انتخاب الرئيس.
- ☐ افتقار التنظيم إلى هيئات حزبية عليا كالمؤتمرات وغيرها.
- ☐ السلطة الحزبية كانت كلها بيد الرئيس، إذ لا وجود لقيادة سواه.

مما تقدم يتضح بأن تجربة الحزب التنظيمية في مرحلة ما قبل التأسيس قد اتسمت عموماً بالعفوية وأسلوب التجريب كونها لم تنطلق أساساً من شكل تنظيمي محدد مسبقاً، وربما لعب ذلك دوراً في إنقاذ الحزب من الصنمية التنظيمية الشكلية إلا أنه أوقعه في الوقت نفسه في مطب العفوية في العمل التنظيمي، والتي تمثل انعكاساً للعفوية في المجالين الإيديولوجي والسياسي، علماً بأن الحزب لم يتبنى أساساً نظرية فكرية جاهزة، كذلك لم يكن بإمكانه طرح المسألة المتعلقة بشكله التنظيمي إلا بعد مرور فترة من الزمن، وحتى بعد التوصل إلى شكل تنظيمي معين، فإن هذا الشكل قد لا يُكسب الحزب أكثر من مظهر تنظيمي خارجي مما يجعله أقل قدرة على التحسس بتطورات الأوضاع بدلاً من أن يكون تدخله في مجرى الأحداث أكثر تأثيراً وفاعلية.

ولعل أخطر نتائج العفوية في التنظيم، هي أن الحزب الذي يُفترض أن يكون رداً على الواقع الفاسد الذي يسعى لتغييره يصبح عرضة للتأثر بهذا الواقع وانتقال أمراضه إليه.

إن خطورة مثل هذه النتيجة سوف تتفاقم على الأغلب في مجتمع كالمجتمع العربي والذي عانى من التخلف في ظل ظروف السيطرة الاستعمارية والتي امتدت لعدة قرون، هذا فضلاً عن أن مجتمعنا لم يعرف أية تجربة ديمقراطية حقيقية كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات الأوروبية.

ومن هنا يمكن القول إن الحزب الذي يتخذ أشكالاً تنظيمية عفوية وتجريبية منذ ولادته، فإنه يصبح على الأغلب مهيأ للتأثر بسلبيات الواقع المختلفة بحيث يتحول من رد على هذا الواقع إلى صورة وانعكاس له.

من جانب آخر فإن الأحزاب الإصلاحية والليبرالية تعتبر أن مسألة التنظيم ليست أكثر من مسألة تكنيكية ولا علاقة لها بإيديولوجية الحزب إلا أن حزب البعث بوصفه حزباً ثورياً كان له رأي آخر بشأن مسألة التنظيم، لذلك تنبه إلى أهميته وفي مرحلة معينة من تطور إيديولوجيته الفكرية والسياسية، ووجد نفسه بالتالي مجبراً على طرح المسألة التنظيمية بكل أبعادها وجوانبها المختلفة، فالتنظيم يشكل مرتكزاً أساسياً بالنسبة لإيديولوجية الحزب ونقلها من حيز النظرية إلى حيز التطبيق الفعلي، هذا فضلاً عن أن التنظيم يزود الحزب بأسلحة من شأنها أن تساعده في فهم وممارسة دوره الانقلابي في المجتمع وبالتالي تحديد الطريق الصحيح لمعالجة المشكلات الأساسية التي يعاني منها.

وعموماً يمكن القول إن الحزب قبل التأسيس كان يعاني من ضعف التنظيم ومحدودية انتشاره في محافظات القطر السوري والأقطار العربية الأخرى.

ويُعزى ذلك على الأغلب للعفوية في ممارسة العمل النضالي والذي لم يكن يستند إلى أية دراسة أو تخطيط وإنما كان يعتمد في معظم الأحيان على مبادرات الأعضاء، الأمر الذي يجعل انتشار الحزب في بعض المناطق لا كنتيجة لوجود تنظيم فاعل وقوي وإنما لوجود حزبيين فاعلين وأقوياء.

ومن الجدير بالذكر أن الحزب قبل التأسيس لم يكن له قيادات أو مجالس منتخبة بالرغم من عقد اجتماعات عامة في مقر الحزب بدمشق أو في أي مكان آخر ويحضرها عادة ممثلون من مختلف المحافظات، وكان رؤساء الفروع يقدمون في هذه الاجتماعات تقارير مفصلة عن

الأوضاع الحزبية والسياسية والاجتماعية في مناطقهم، ويتقدمون في الوقت نفسه بمقترحاتهم وملاحظاتهم والتي يستنتجونها على الأغلب من خلال الممارسة العملية ومن ثم يصار إلى تنسيقها وتعميم ما يمكن الإفادة منه على الفروع الأخرى.

وعموماً فإنه لم يكن بالإمكان التحدث عن تنظيم متماسك ودقيق ومتكامل وعن أهميته وضرورته بالنسبة للحزب في مرحلة ما قبل التأسيس الرسمي للحزب، ويمكن القول إن النظام الداخلي الذي وضعه الحزب في عام 1945، وعلى الرغم من كل النواقص والثغرات التي حفل بها، فقد لعب دوراً في التمهيد لمرحلة أكثر تطوراً على صعيد المسألة التنظيمية التي بحثت بصورة جدية في المؤتمر التأسيسي.

هذا فيما يتعلق بالجانب التنظيمي، أما فيما يتعلق بالجانب الفكري فيمكن القول إن المؤتمر التأسيسي لم يكن بالإمكان أن ينعقد لو لم تتوفر له الأرضية الفكرية، والسياسية والتي انطلق منهم مؤسسو الحزب الأوائل من أجل بناء نظرية انتقائية مركبة وتستند إلى أسس ومرتكزات ثلاث، هي الوحدة والحرية والاشتراكية.

وقد رأى مؤسسوا الحزب أن هذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق دون أداة ثورية وهذه الأداة تجد تعبيرها في فكرة (الجيل الجديد) لأن الجيل الجديد لم يتحقق بعد وإن كان له في واقعنا ممكنات ومن العبث أن ننتظر ظهور هذا الجيل إذا لم تظهر فكرته، وعمله هو الشعاع الفكري.أما مواصفات هذا الجيل الجديد فهي أنه جيل الشباب الذي يشترط وجود نوع معين من المثقفين، الملتزمين بالأهداف التي يسعون لتحقيقها في الواقع، والقادرين في الوقت نفسه على تحمل تبعات النضال من أجلها، وهذا الجيل لا يمكن أن يكون مؤثراً وفاعلاً إلا إذا كان منظماً في إطار حزب من طراز جديد.

وفي هذا السياق لم تكن قيادة الحزب من أنصار نظرية (الكم) بالنسبة للمجموع العددي للحزب بل ركزت قبل كل شيء على (النوع) وطبقاً لمعايير معينة يجب توافرها في أعضاء الحزب ولعل هذا الاتجاه قد شكل أحد الأسباب التي حالت دون انتشار الحزب على نطاق جماهيري واسع سواء في سورية أم في الأقطار العربية الأخرى، إذ أن قيادة الحزب كانت ترى أن المجموع العددي ليس مقدساً بحد ذاته، لا باعتباره عدداً، بل باعتباره مجسداً لفكرة الأمة وقابلاً لأنه يجسدها في المستقبل لذلك يحق للذي تتمثل فيه هذه الفكرة أن يتكلم باسم المجموع.

كما أكد قادة الحزب أن الانقلاب يجب أن يتحقق أولاً في نفوس أعضاء الحزب وبما يمكنهم من التغلب على المصالح الذاتية والأنانية وتبعاً لهذا الفهم فإن أخلاق الطليعة والتي هي الحزب يجب أن تكون منسجمة مع المثل الأعلى الذي يناضل من أجله.

أما الانقلاب على نطاق المجتمع الذي يسعى الحزب لتغييره جذرياً فإنه لا يمكن أن يتحقق عن طريق التطور التدريجي أو بواسطة الدعوة الفكرية العامة، بل عن طريق الصراع العميق بين الجديد والقديم وهذا الصراع لا يقتصر على التناقض الفكري وإنما هو صراع بين الفئة المستغلة القديمة وبين الطليعة التي يمثلها البعث.

من جانب آخر فإن الصراع في فكر البعث ليس المقصود به الصراع الطبقي بالمفهوم الماركسي والذي يعني الصراع بين البروليتاريا التي لا تملك في ظل النظام الرأسمالي إلا عملها وبين طبقة الرأسماليين والمالكين للمصانع والمعامل ووسائل الإنتاج والثروة، وإنما هو صراع قومي بين القوى التقدمية التي تمثل أكثرية الشعب من عمال وفلاحين ومثقفين تقدميين وبين الأقلية الرجعية التي يمثلها الإقطاعيون والرأسماليون والتجار والسياسيون المحترفون.

وبما أن الانقلاب في نظر البعث لا يتحقق من تلقاء نفسه فإنه يحتاج إلى أداة ثورية وهذه الأداة هي الحزب الذي يتكون من مجموعة من الأفراد ممن اكتسبوا خبرة ودراية في مجال العمل الحزبي والسياسي وسبقوا بالتالي مجموع الشعب في التنبه للواقع واكتشاف عيوبه والتصميم على تغييره.

وعموماً فإن الحزب لا يُشترط فيه أن يشكل أكثرية الشعب، وإنما هو على الأغلب أقلية مناضلة وتتمتع بدرجة عالية من الوعي السياسي والعقائدي، وهو يمثل بالتالي نواة المجتمع الجديد ويمثل قيم الثورة على الواقع والاستعداد لتغييره، إلا أن هذا لا يعني بأنه يجب أن ينعزل عن الشعب بل يتحتم على الحزب استنهاض إرادة الشعب، وبمعنى آخر فإن الحزب هو طليعة واعية تمثل الأداة التي لا تستطيع أن تعمل دون اعتمادها على الشعب من أجل تحقيق أهدافه، وبالتالي يمكن أن نفهم من خلال تحليل أفكار البعث قبل التأسيس بأن مواصفات (الطليعة) أو (الجيل الجديد) إنما تختلف عن المواصفات التي تميز الشعب، إلا أنها في الوقت نفسه لا تستطيع أن تعمل بمعزل عنه من أجل تغيير الواقع الذي يعاني منه جراء ظروف السيطرة الاستعمارية، من جهة وفساد الأوضاع الداخلية والاستغلال الاجتماعي من جهة أخرى، مما يجعل الشعب أكثر استعداداً للثورة بهدف بناء النظام السياسي والاقتصادي على أسس جديدة تضمن توفر الحياة الكريمة لسائر فئات الشعب.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أيضاً أن حزب البعث لم يغفل الجانب السياسي في نضاله حيث رفع شعار المطالبة بالاستقلال الكامل وجلاء القوات الأجنبية، كما طالب بالديمقراطية والحريات العامة، وحذر نظام القوتلي من عودة الحكم الفرنسي المباشر والاستعداد لمقاومته. ففي 1945/8/24 أصدر البعث العربي بياناً يهاجم فيه الحكومة التي تمارس سياسة المماطلة والتخاذل أمام الأجنبي ويطالب بجلاء الجيوش

الفرنسية والإنكليزية عن سورية ولبنان وإطلاق جميع الحريات السياسية، لا سيما السماح بإصدار صحف جديدة حرة والعمل على إجراء انتخابات في جو من الحرية التامة.

وفي 14 كانون أول 1945 أصدر الحزب بياناً تحت عنوان «مشاكل العرب السياسية يبين فيه ما قرره الحزب في اجتماعه العام المنعقد بدمشق، وقد أدان البيان التآمر الإنكليزي ـ الفرنسي الذي أسفر عن تجزئة البلاد العربية واقتسامها كما عالج البيان قضية فلسطين حيث ورد فيه. «إن الأمة العربية لتطلب من إنكلترا أن تعالج قضية فلسطين من أساسها وأن تعيد النظر في وعد بلفور نفسه، وهي لا تقبل حلها على أساس بيان المستر بيفن المضطرب الذي أقر استمرار الهجرة، والذي أشرك دولة ثانية تعضد مطالب الصهيونيين لوضع حلول مغايرة لحق العرب في فلسطين، والذي نادى بحرمان فلسطين العربية من حق تشكيل دولة مستقلة، وببقائها تحت نير الوصايا الدولية».

وأكد البيان أن على بريطانيا والولايات المتحدة «أن تزيلا هذا الحيف الواقع على العرب وتقتنعا بأن فلسطين قطر عربي يجب أن ينال استقلاله وحريته، ويحكم نفسه بنفسه في إطار المجموعة العربية».

وطالب البيان بإلغاء المعاهدة البريطانية ـ العراقية وبسحب الجيوش الإنكليزية من الأردن، كما دان البيان موقف فرنسا العدائي من العرب وطالب بالجلاء العاجل لجميع الجيوش الفرنسية والإنكليزية عن سورية ولبنان وطالب بإرجاع لواء اسكندرون إلى الأرض العربية وبإعطاء الاستقلال لدول شمال أفريقية ومساندة نضال مصر من أجل استكمال استقلالها ووحدة وادي النيل ومساندة استقلال ليبيا والإمارات العربية في الخليج.

كما وأوضح البيان موقف الحزب من الجامعة العربية حيث يقول إنها «لا تفصح عن إرادة الأمة العربية في حقيقتها وتمامها» و «على الرغم من ذلك كله فليس من عربي مخلص إلا ويعتبر وجودها خطوة محمودة ويأمل أن تقوى وتشتد وأن تسير باطراد نحو تقويم اتجاهاتها واستكمال مقوماتها» وينادي بضرورة تأسيس جامعة شعبية عربية تكون «سنداً ونصيراً للجامعة العربية الرسمية حيث تسلك طريق الصواب ويعوزها النصير ومعارضاً ومقوماً لها حيث يعوزها الرشاد والتقويم».

وفي كانون الأول 1945 كانت قد بدأت المضاعفات الناتجة عن اتفاق وزيري خارجية بريطانيا وفرنسا «بيفن ـ بيدو» بالظهور وهنا يجب أن نذكر أن الاتفاق كان ينص على انسحاب القوات الفرنسية والبريطانية على التوالي من الأراضي السورية، على أن يعيد الفرنسيون تجمعهم في لبنان دون أن يحذو البريطانيون حذوهم، وقد وافق ديغول على مشروع الاتفاق المذكور في 13 /12/ 1945 وقام وزيرا خارجية البلدين بالتوقيع في لندن على اتفاقيتين الأولى تتعلق بإعادة تجميع القوات في لبنان، والثانية تتضمن إجراء مشاورات بين الحكومتين لمنع وقوع أي حوادث في الشرق.

وفي 1945/12/26 أصدر الحزب بياناً يستنكر فيه اتفاق (بيفن ـ بيدو) بين فرنسا وبريطانيا، والذي يهدف إلى تقاسم النفوذ بينهما في سورية ولبنان، وقد أعلن البيان أن: «هاتين الدولتين تعتبران الشعب العربي بموجب هذا الاتفاق قاصراً لا يملك أمر نفسه»، وأن: «هذا الاتفاق هو شر على العرب في مجموعه وتفصيله، وأنه لا يختلف في شيء عن اتفاق سايكس بيكو وأمثاله من تآمرات الدول الاستعمارية التي يعاني العرب من نتائجها الوخيمة منذ ثلاثين عاماً» ، وقد جاء هذا البيان ضمن أجواء ردود الفعل المحلية والدولية الواسعة التي بدأ يثيرها اتفاق «بيفن ـ بيدو»، فقد أعلنت دمشق وبيروت الإضراب العام فور وصول المبعوثين العسكريين الفرنسي والبريطاني إلى بيروت واستنكر كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاتفاق البريطاني ـ الفرنسي، وطالبا بجلاء القوات الفرنسية والبريطانية فوراً عن كل من سورية ولبنان، بالإضافة إلى ظهور خلافات بين فرنسا وبريطانيا حول تفسير نصوص الاتفاق فقد كان البريطانيون ينوون تجميع قواتهم هم أيضاً في لبنان (7000 جندي فرنسي و 35000 جندي بريطاني)، وعدم الرحيل عنه إلا إذا رحلت القوات الفرنسية.

وفي 1945/12/31 اتخذت الحكومة السورية قراراً برفض الاتفاق العسكري الفرنسي ـ البريطاني، في حين انقسم الساسة الفرنسيون على أنفسهم بين مؤيد ومعارض لهذا الاتفاق.

ويجب أن نذكر هنا أنه وفقاً لما يذكره الشاعر سليمان العيسى الذي كان في العراق في ذكرياته عن رسالة تلقاها من الدكتور وهيب الغانم فإن شكلاً من التنسيق بين تنظيمي البعث العربي قد تم تحقيقه خلال عام 1945.

وفي 1946/3/3 وبعد المضاعفات والمداخلات والاحتجاجات التي أثارها اتفاق (بيفن ـ يدو) جرى التوقيع في باريس على اتفاق بريطاني ـ فرنسي، ينص على البدء بإجلاء القوات الفرنسية عن سورية اعتباراً من 1946/3/11 على أن ينتهي موعد جلاء آخر جندي من لبنان في 31 آب 1946.

وفي 1946/3/4 وبعد إخفاق اتفاق «بيفن ـ بيدو» أصدر حزب البعث العربي بياناً تحت عنوان «العرب في جميع أقطارهم يؤيدون مصر العربية»( ) يدين فيه السياسة الاستعمارية البريطانية في جميع الأقطار العربية، ويستنكر عدم استجابة بريطانيا لطلب مصر المشروع في

الجلاء عن وادي النيل واعترافها بوحدته، ويقول البيان. «العرب يتجهون بأنظارهم إلى مصر ويؤيدون نضالها ويحبون أرواح شهدائها ويعلنون أنهم يقفون في جميع أقطارهم مع مصر العربية موقفاً نضالياً واحداً ضد المحتل الأجنبي الواحد.

وفي 1946/4/6 أصدر الحزب بياناً هاجم فيه المعاهدة الأردنية البريطانية وأعلن أن الرجعية الأردنية «ليس لها أية صفة شرعية تخولها حق تمثيل الشعب العربي وعقد المعاهدات باسمه وتحتج على رؤساء الدول العربية التي كانت تهنئتهم بمثابة إقرار بما تتضمنه هذه المعاهدة» وقد أرسل مكتب البعث العربي برقيات تتضمن نص البيان إلى أمين الجامعة العربية والحكومات العربية.

وفي 1946/4/17 أ ٔ بزت القوات الفرنسية والبريطانية جلاءها عن الأراضي السورية فأصدرت الحكومة السورية قراراً باعتبار هذا اليوم عيداً وطنياً وبذلك كانت سورية أول بلد عربي تحرر دون أي امتياز أو وجود أجنبي، وقد جرى فيما بعد (1946/11/19) انتخاب سورية عضواً في مجلس الأمن الدولي.

وفي 5/2/ 1946 أصدر الحزب بياناً بعنوان «لتكن نصرة فلسطين أول امتحان لاستقلالنا»( ) حيث شجب فيه مقترحات اللجنة الأنكلوا أميريكية التي كانت قد طلبت إرسال مائة ألف يهودي إلى فلسطين في الحال وإباحة الهجرة الصهيونية المطلقة وإعادة حرية بيع الأراضي لليهود ورفض قيام حكومة عربية في فلسطين كما دعا العرب في جميع أقطارهم للإضراب الشامل وقد ٔ بح الحزب في ذلك الوقت بتحريك المظاهرات لنصرة فلسطين و ٔ بح الإضراب الذي دعا إليه. وكان البيان قد أكد أن العرب يقابلون المقترحات الأنكلو أمريكية الجائرة بنفس الاستنكار الذي قابلوا فيه وعد بلفور الإجرامي وكل عمل أو حل لم يأت متفقاً مع حقهم الأزلي الواضح في ملكية فلسطين و«يعربون عن استنكارهم هذا بإضراب عام شامل في نهار غد الجمعة في 3 أيار ليسمعوا العالم صوتهم ويفهموا بريطانيا وأمريكا أن الدماء سوف تسيل غزيرة والنضال العربي سوف يتأجج ويتسع إلى أن يذعن الاستعمار البريطاني للحق وتبوء الصهيونية بالخذلان».

ومن الجدير بالذكر أن أفكار البعث كانت تحتاج للانتشار وعلى نطاق واسع لذلك أدرك مؤسسو الحزب أهمية وجود صحيفة خاصة بالحزب بغية الدعاية لأفكاره وقد ترجم هذا التوجه على أرض الواقع عندما تم إصدار (جريدة البعث) في الثالث من تموز 1946 وبعد مماطلة من جانب السلطة دامت عدة سنوات.

ومنذ صدورها بدأت جريدة البعث بنشر مقالات وتصريحات لقادة البعث حول قضايا فكرية وسياسية مختلفة. ففي 3 تموز 1946 صدر العدد الأول من جريدة البعث وورد في الافتتاحية. «لقد حيل بين «البعث العربي» وبين حقه في إصدار صحيفة تنطق باسمه، مدة ثلاثة سنوات كاملة وها هو اليوم يصدر صحيفة «البعث» و «نريد أن نربح كل الناس، وأن تعم فكرتنا جميع أفراد أمتنا ولكننا نعرف أن ذلك لن يكون الآن ولن يتم بغير مشقة. إننا نتطلع إلى المستقبل ونعمل له ومن أجل ذلك نضحي بالحاضر ونظفر عليه.

ويجب أن نذكر أن جريدة البعث كما هو واضح من الافتتاحية صدرت بترخيص من الحكومة، ولكن الحزب في ذلك الوقت كان يمارس نشاطه دون ترخيص رسمي.

وفي 1946/9/24 وجه مكتب البعث العربي برقية حول المغرب العربي إلى الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة يحتج فيها على جرائم فرنسا في المغرب العربي.

وفي 1946/11/2 أصدر حزب البعث العربي بياناً يندد فيه بإجراءات الحكومة القمعية ويستنكر إطلاق النار على المتظاهرين الذين كانوا يتظاهرون ضد قانون الملاكات.

في 1946/12/20 أصدر حزب البعث العربي بياناً يستنكر فيه تعطيل جريدة البعث التي كانت تشن حملة على قانون الانتخابات الرجعي وتطالب بتعديله بحيث يصبح الانتخاب على درجة واحدة.

مما تقدم يتضح بأن حزب البعث العربي قد توافرت له جميع المهارات الفكرية والسياسية والتنظيمية والتي لعبت دوراً هاماً في إغناء تجربته النضالية ومكنته بالتالي من عقد مؤتمره التأسيس القومي الأول، وهذا يعني الانتقال لمرحلة جديدة في تطور الحزب وعلى كافة الصعد والمستويات.

مرحلة تأسيس الحزب :

مع تبلور أهداف الحزب الأساسية، وبعد أن حقق الحزب ˚ باحاً ملحوظاً في إثبات وجوده على الصعيدين السياسي والشعبي أصبح لزاماً عليه أن يخطو خطوة حاسمة باتجاه صياغة أفكاره الإيديولوجية ضمن إطار نظري متكامل وتحديد أسلوب عمله وايجاد هيكلية تنظيمية واضحة.

ومن هنا يمكن القول إن انعقاد المؤتمر التأسيسي للحزب في الرابع من نيسان عام 1947، إنما كان ثمرة نضال شاق وعسير خاضه مناضلو الحزب في ظل ظروف صعبة، كانت تسود الوطن العربي كما استطاع الحزب من خلال نضاله الدؤوب واستقرائه للواقع تحديد متطلبات العمل السياسي، وأدواته ووسائله والتي من شأنها أن تمكنه من تحقيق أهدافه القومية الاشتراكية التحررية.

ونظراً لما يتمتع به المؤتمر التأسيسي الأول للحزب من أهمية تاريخية، فإنه لابد قبل كل شيء من استعراض الخطوات والتدابير التي تمت من أجل الإعداد والتهيئة لعقد هذا المؤتمر، وبالتالي إلقاء الضوء على وقائع الجلسات والمقررات التي صدرت عن المؤتمر، وخاصةً المقررات الرئيسية وهي البيان السياسي والدستور والنظام الداخلي.

أـ التحضير لانعقاد المؤتمر:

لقد بدأت عملية التحضير لعقد المؤتمر التأسيسي الأول للحزب منذ النصف الثاني من عام 1946 وقد أسفرت اللقاءات التي تمت بين كل من تنظيمي البعث خلال هذه الفترة عن عقد اجتماع تمهيدي بين الطرفين، وتم الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية، وصياغة مشروع الدستور، والنظام الداخلي للحزب. وفي السادس عشر من آذار عام 1947 عُقِدَ الاجتماع التمهيدي الثاني في دمشق، وتمت مناقشة ثلاثة مشروعات لدستور الحزب ـ الأول تقدمت به اللجنة التحضيرية، وقدم الثاني د.وهيب الغانم، أما الثالث فيعتقد أنه قُدِّمَ من قبل جلال السيد.

وقد أسفر الاجتماع عن صياغة مشروع موحد لدستور الحزب كما اتفق على مشروع النظام الداخلي، والبيان السياسي، وأصدرت اللجنة التحضيرية مذكرة الدعوة التي ستوجه لأعضاء الحزب من أجل حضور المؤتمر التأسيسي للحزب( )، والذي تقرر أن يعقد في الفترة الواقعة بين 4ـ6/نيسان /1947. وقد تمت صياغة مذكرة الدعوة على النحو التالي:

حزب البعث العربي أمة عربية واحدة

اللجنة التحضيرية للمؤتمر ذات رسالة خالدة

تحية عربية:

وبعد فإن اللجنة التحضيرية لمؤتمر حزب البعث العربي الأول، بعد أن لمست الضرورة الماسة، والحاجة الملحة لعقد المؤتمر في أقرب وقت وحرصاً منها على مصلحة الحزب وتلبية لما تقتضيها مصلحة الأمة من الوصول غلى النتائج المتوفاة من عقد المؤتمر وبعد أن درست كل الاحتمالات والضرورات قررت أن يكون الموعد الحتمي للمؤتمر في الأيام الثلاثة التالية:

اليوم الأول: الجمعة في 4/ نيسان /1947.

اليوم الثاني: السبت في 5/ نيسان/ 1947.

اليوم الثالث: الأحد في 6/نيسان/ 1947. ويصادف يوم عطلة رسمية.

لذا فإن اللجنة التحضيرية تأمل حضوركم إلى دمشق في الموعد المعين دون تخلف أو إبطاء، لكي يتمكن الحزب من أن يخطو هذه الخطوة الحاسمة في حياته.

هذا وإن اللجنة التحضيرية ستعمل على إرسال برنامج أعمال المؤتمر ومكانه وكل المعلومات المتعلقة به في الأيام القليلة القادمة.

وتفضلوا بقبول أخلص تحياتنا

اللجنة التحضيرية لمؤتمر حزب البعث العربي

دمشق ـ 23ـ4ـ1366 هـ 16ـ3ـ1947 م.

وحددت اللجنة التحضيرية أيضاً نظام المؤتمر كما هو مبين في النقاط التالية:

- ☐ يدير جلسات المؤتمر رئيس يُتخذ قرار تسميته في الجلسة الأولى.
- ☐ على المؤتمر أن يبت في الأبحاث الواردة في جدول الأعمال في الجلسات المحددة لها.
- ☐ ويتمتع رئيس المؤتمر بكافة الصلاحيات ليدير النقاش بالشكل الذي يراه مناسباً لتأمين هذه الغاية.
- ☐ تعرض على التصويت أولاً المشاريع والتقارير، والمقترحات المقدمة من اللجنة التنفيذية الحالية، وإذا لم تنل الأكثرية المطلقة تعرض مقترحات الأعضاء، وعندئذ يُعمل بالاقتراح الذي نال الأكثرية النسبية.
- ☐ تعتبر سائر جلسات المؤتمر قانونية مهما بلغ عدد الحاضرين.
- ☐ يسمي أعضاء المؤتمر في الجلسة الأولى ثلاثة أمناء للسر يشرفون على تنظيم ضبوط جلسات وعمليات الانتخاب، وعلى سير المؤتمر وتنظيمه وينسقون المقترحات المقدمة من الأعضاء، ويرجع إليهم في كافة الأمور المتعلقة بالمؤتمر.
- ☐ لا يعُرض على التصويت سوى المقترحات الخطية، ويجب أن تتوفر في هذه الاقتراحات إمكانية حلولها مكان المشاريع والمواد، والتقارير المراد تعديلها.
- ☐ يوقع رئيس المؤتمر وأمناء السر على ضبوط المؤتمر، وتعتبر هذه الضبوط نهائية لا يُقبل الطعن بصحة ما ورد فيها.

ويتضح من خلال استعراض البنود الآنفة الذكر، والتي نص عليها نظام المؤتمر مدى الاهتمام بعملية ضبط الجلسات وإدارتها من قبل رئيس المؤتمر وتكليف أمناء السر بتدوين محاضر الجلسات (الضبوط) وتنسيق المقترحات المقدمة من أعضاء المؤتمر، والإشراف على عمليات الانتخاب، وعدم جواز الطعن بمحاضر الجلسات بعد توقيعها من قبل رئيس المؤتمر وأمناء السر.

ويُلاحظ أيضاً بأن نظام المؤتمر قد اعتبر الجلسات قانونية مهما بلغ عدد الأعضاء، وهذا يدل على أن اللجنة التحضيرية قد أخذت بعين الاعتبار بأن الحضور في المؤتمر التأسيسي قد يكون أقل من النصاب المطلوب.

وعموماً فإن الجهود التي بذلتها اللجنة التحضيرية والإجراءات التي اتخذتها، سمحت بانعقاد المؤتمر في موعده المحدد بمقهى الرشيد الصيفي في دمشق، وقُدِرَ عدد المشاركين من أعضاء الحزب في المؤتمر بين 217ـ242/ عضواً، وغالبيتهم من أعضاء الحزب في القطر السوري، كذلك حضر المؤتمر عدد محدود من ممثلي الحزب في الأردن والعراق والجزائر وتونس، ونعرض فيما يلي أسماء أعضاء المؤتمر التأسيسي من الوطن العربي وفقاً لما يتذكره بعض الرفاق الذين شاركوا في المؤتمر التأسيسي.

- ☐ المشاركون في المؤتمر من أقطار عربية أخرى:

عبد الخالق خفيري (العراق) ـ حمدي الساكت(الأردن) وأمين شقير(فلسطين). عبد الله شريط (الجزائر) ـ محمد بن صالح (تونس).

بـ موضوعات المؤتمر:

لقد كانت الموضوعات التي حددتها اللجنة التحضيرية وتم إدراجها في جدول أعمال المؤتمر عديدة ومتنوعة وتشمل قضايا سياسية واقتصادية وفكرية وتنظيمية، ومع أن المؤتمر ناقش في الجانب السياسي القضايا الرئيسة الخاصة بكل قطر عربي على حدة، غير أن الإطار الذي انطلق منه المؤتمر كان قومياً بوجه عام، ويمكن أن نلحظ ذلك من خلال البيان السياسي الذي نُشِرَ في جريدة البعث آنذاك، حيث كان شاملاً لكافة القضايا السياسية التي ناقشها المؤتمر، أما فيما يخص الجانب الفكري والإيديولوجي فقد كان دستور الحزب أحد أهم الموضوعات التي ناقشها المؤتمر بوصفه الوثيقة البرنامجية الأولى للحزب وتمت الموافقة عليه بصيغته النهائية.

وفي مجال الحياة الداخلية للحزب ناقش المؤتمر أيضاً النظام الداخلي للحزب وتم إقراره، وثمة موضوعات فرعية متنوعة تم إدراجها في جدول أعمال المؤتمر ونشير إليها فيما يلي:

- الحالة السياسية في سورية:

- موقف الحزب من الانتخابات المقبلة والاشتراك فيها وقانون الانتخابات.

- مشكلة الحريات الدستورية وتقييدها.
- الموقف من الأحزاب المعارضة.
- مشكلة النفوذ الا ˙ بليزي وتدخل الا ˙ بليز.
- قضية الخبراء والفنيين.
- الشركات والامتيازات.
- الاتفاقات العسكرية.

سلطات وضع البلاد العربية:

- قضية فلسطين.
- قضية المغرب.
- مصر: المفاوضات – التحالف العسكري ـ الجبهة الشرقية ـ الأحزاب وسياستها.
- شرق الأردن: مشكلة سوريا الكبرى ـ المعاهدة الجديدة ـ الوضع الدستوري.
- لبنان: الطائفية والأحزاب ـ النفوذ الأجنبي.
- العراق: المعاهدة وإجلاء القوات الأجنبية في البصرة ـ الأحزاب اليسارية المعارضة ـ قضية الأهواز.
- البلاد العربية والسعودية: البترول والنفوذ الأميركي ـ البلاد العربية والتنافس الدولي ـ الجامعة العربية ـ الجامعة الشعبية.
- اليمن والمحميات والإمارات.

سلطات حياة الحزب الداخلية:

- التنظيم الداخلي للحزب والحالة المالية والإدارية والفروع.
- الجريدة ـ مشروع مجلة ومطبعة.
- تقارير المراكز المختلفة ومقترحات الفروع والأعضاء.
- النشاط الحزبي: رحلات ـ زيارات ـ مخيمات ـ نظام الفتوة.

وفيما يلي سوف نلقي المزيد من الضوء على وقائع جلسات المؤتمر الست إضافة للموضوعات التي طرحت ودار النقاش حولها ومن ثم اتخذت بشأنها القرارات( ).

ج- وقائع جلسات المؤتمر:

في صباح يوم الجمعة الموافق الرابع من نيسان عام 1947 وفي تمام الساعة العاشرة تم افتتاح الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر التأسيسي الأول، وردد المؤتمرون بصوت واحد شعار البعث (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) وقد تضمن جدول أعمال الجلسة الأولى كلمة الافتتاح، تلا ذلك تسمية جلال السيد رئيساً للمؤتمر وشاكر الفحام وعبد الرحمن مارديني وعبد المنعم الشريف أمناء سر المؤتمر، وألقي بيان سياسي استعرض الأوضاع في كل من سورية ومصر والعراق والجزيرة العربية وشمال إفريقيا والجزر العربية، وتطرق البيان إلى وضع الجامعة العربية وموقف الحزب منها كما سلط الضوء على واقع الأقطار العربية، والتي ما زالت تخضع للاحتلال الأجنبي إلى جانب معاناة المجتمعات العربية وبخاصة الطبقات الشعبية من اضطهاد النظم السياسية الفاسدة، والتي تعكس مصالح الفئات الحاكمة الإقطاعية والرأسمالية، ودعا البيان الشعوب العربية إلى التمرد والثورة ضد المستعمرين وعملائهم من الحكام الرجعيين، وبعد الانتهاء من إلقاء البيان السياسي تم فتح باب المناقشة حيث تقرر إحالة البيان إلى اللجنة التنفيذية لوضعه بصيغته النهائية.

وفي تمام الساعة الخامسة من مساء اليوم نفسه استهل الجلسة عميد الحزب بكلمة بين فيها الأسس الفلسفية القومية التي قام عليها دستور الحزب المقدم للمؤتمر، وقد عبر عميد الحزب في كلمته عن الحاجة التي يحسها العرب في كافة أقطارهم للانقلاب بقوله.

1) إن في الأمة العربية حاجة حيوية قاهرة إلى تحقيق انقلاب عميق مبدع وشامل يبعث فيها طاقاتها الروحية الأصلية الكاملة التي أهملها الماضي لخلق أعظم الحضارات والتي تؤهلها اليوم لبناء مستقبل يكمل ماضيها ويتجاوزه ويتفوق عليه، والحاجة عندما تكون بارزة هذا البروز، ملحة هذا الإلحاح، طاغية هذا الطغيان، إنما تعني في الوقت نفسه أن في الأمة العربية القدرة اللازمة لتحقيق ما تحتاجه وتنزع إليه، وينبغي أن نقدر هنا بأنه ليس بين الهيئات العاملة اتفاق على ضرورة الانقلاب على غايته ومداه، ذلك لأن الرأي السائد بين هذه الهيئات هو القول بالتطور، وهذا يعني أن المجتمع سليم الأسس، ولكنه مقصر عن غيره ويحتاج فقط إلى إصلاح الإدارة التنفيذية، والاستسلام إلى الزمن الذي هو كفيل بتحقيق الإصلاح المنشود. هذا الموقف خاطئ لتجاهله حقيقتين ناصعتين: الأولى: إن وضع الأمة العربية في حد ذاته لو كان سليماً لكان الإصلاح ممكناً دوماً ولما ازدادت عمقاً يوماً بعد يوم الهوة التي تفصل بين هذا الواقع الفاسد المنحدر وبين إمكان الإصلاح. الثانية: هذا الموقف خاطئ لأنه يضع الأمة العربية في وضع غير طبيعي بالنسبة للعالم إذ أن الاكتفاء بالإصلاحات الجزئية البطيئة في هذه الغمرة الدافقة التي تسيطر على العالم الخارجي وتحمله على التقدم السريع والانقلابات العميقة من شأنها أن تضعنا في آخر القافلة البشرية، وأن تزيد الفارق بيننا وبين العالم بدلاً من أن تنقصه، والتطور إنما هو القناع الذي تتوارى خلفه الهيئات المحافظة ذات المصالح الكبرى التي تعيش على حساب فساد الحاضر وتستر بها تخوفها من الانقلاب الذي يهدد منافعها واستغلالها.

2) يؤمن البعث العربي بأن الوقت قد حان للشروع بتحقيق هذا الانقلاب لأن التأجيل يضعف من إمكانيات الانقلاب ويجعل توحيد الجهود متعذراً يوماً بعد يوم، لأن المصالح الإقليمية والتمييز الطبقي، ومؤامرات الاستغلال والاستثمار، والتكتل الرجعي آخذة في الرسوخ إلى حد يزيد من انعزال الشعب عن الحركة القومية، ويضعف بالتالي إيمانها بمثلها العليا، ويقضي على بذور الانقلاب بالذبول والانكماش.

3) إن الجيل الذي شعر بهذه الحاجة في أمته شعوراً أعمق وأقوى وأكثر جدية من غيره، هو هذا الجيل الجديد الذي استكمل شروطه وتهيأ تماماً لتحقيق الانقلاب المنشود، هذا الجيل الثوري إنما يشق طريقه بالنضال ويلتقي بالشعب التقاءً عميقاً، ويمضي واياه جنباً إلى جنب في معارضة الأوضاع القائمة والنضال من أجل أهدافه القصوى في الحرية والوحدة والنهضة.

كذلك تحدث عميد الحزب عن المرتكزات الفكرية التي استند إليها الدستور، وتلا بعد ذلك أمين السر مشروع الدستور وناقشه الأعضاء مادةً مادة، ثم عُقِدَت أربع جلسات أخرى، ناقش فيها المؤتمرون ما تبقى من مواد الدستور والنظام الداخلي للحزب، وأقرت جميعها بصيغتها النهائية، وما تجدر الإشارة إليه أنه قد برزت خلال المناقشات التي دارت في المؤتمر ثلاثة اتجاهات رئيسة بصدد المسألة القومية:

- الاتجاه القومي الاشتراكي: والذي أكد ممثلوه على أن المضمون الأساسي للقومية العربية هو مضمون اشتراكي.

- الاتجاه القومي الإصلاحي: ويرى دعاته بأن الدولة العربية الحديثة يجب أن تقوم على أسس ديمقراطية برلمانية تسمح بتعدد الأحزاب والملكية الخاصة والإرث.

- الاتجاه القومي المتعصب: والذي وجد تعبيره في مداخلات بعض أعضاء المؤتمر، والتي اتسمت بطابع شوفيني متشدد من خلال تأكيدها على أن الأمة العربية تتميز بخصائص عرقية معينة.

وأنهى المؤتمر أعماله مع بداية اليوم السابع من نيسان واعتبر هذا اليوم بداية تأسيس حزب البعث العربي.

د- مقررات المؤتمر:

لقد تمخض المؤتمر التأسيسي للحزب عن العديد من المقررات وكان أبرزها تلك المتعلقة بالبيان التأسيسي والدستور والنظام الداخلي، وكان ثمة العديد من القرارات الأخرى التي أشارت إليها جريدة البعث في عددها رقم /152/ والصادر بتاريخ 15 نيسان 1947 حيث جاء ما يلي:

"انتهى مؤتمر حزب البعث العربي الأول وأذاع على الملأ مقرراته فإذا بها تضع الفرد العربي وجهاً لوجه أمام مشاكل أمته وعلل مجتمعه، وتكشف أمامه طريق الخلاص من هذا الواقع المتأخر، وتضع بين يديه أداةَ التغلب عليه، وأضافت الصحيفة: "لقد كان المؤتمر الأول لحزب البعث العربي حدثاً تاريخياً في حياة أعضاء الحزب، وستبرهن الأيام عما إذا كان كذلك في تاريخ السياسة العربية الحديثة، فلقد أقر المؤتمر دستور الحزب الذي سجل أجمل المبادئ التي تشبعت بها نفوس "البعثيين"، والتي سيدعون فيها العرب في كافة أقطارهم إلى الانتظام في حزبهم ليحققوا به المجتمع العربي الذي صوره هذا الدستور، والذي يمثل الحزب بحقيقته وتكوين صورة مصغرة عنه".

"لقد حدد المؤتمر موقف الحزب من مشكلة الحرية فأقر حرية الفرد واعتبرها شرطاً أساسياً لحرية الأمة وسموها وازدهارها، ما دامت تؤمن الانسجام بين تطور الفرد وبين المصلحة القومية وبهذا يكون أهم مبادئ الحزب شجب الديكتاتورية ومحاربتها دون هوادة ولكن الحزب الذي أقر حرية الفرد لم يتعام في الوقت نفسه عن العامل الاقتصادي ولم يتجاهل ماله من أثر وخطر على حرية الفرد نفسها، فقرر أن الحرية الاقتصادية قد تطوح بالفرد وتحول طموحه إلى طمع جهنمي بحيث يستغل جهة الأفراد الأحرار، ويجعل عملهم وسيلة لاستغلال رأسماله وبذلك يقسم الأمة إلى طبقتين: طبقة الرأسماليين المستغلين، وطبقة الكادحين المعوزين، فتفقد الأمة تماسكها، وانسجامها وتنتفي وحدتها وقوتها، لهذا أقر المؤتمرون مبدأ الاشتراكية والتي تعترف من جهة بحق التملك الفردي، وتحد من جهة أخرى من تضخم الملكية، وبذلك يكون قد وضع دولة اليوم في موضعها الطبيعي، فلا هي تسيطر على جميع المشاريع والمؤسسات فتقتل في الفرد روح التشبث، وحافز الإنتاج والإبداع عنده ولا هي تترك الاقتصاد حراً بحيث يورث تضخم رأس مال واستعباده للعمل، وبهذا تكون الدولة الحارس الأمين لحرية الفرد الحقيقية وللمصلحة القومية معاً".

وكذلك نشرت صحيفة البعث في حينه المقررات الرئيسية للمؤتمر وهي البيان السياسي ـ الدستور ـ النظام الداخلي.

البيان السياسي:

لقد كان البيان السياسي الذي أقره المؤتمر التأسيسي بمثابة وثيقة هامة من وثائق الحزب، والبيان يتطرق في مقدمته إلى أوضاع البلاد العربية ويشير إلى أن مشاكل العرب في إطارها العام إنما هي في الواقع مشكلة واحدة لأن الهدف من وجود العرب السياسي هو صيانة المصلحة العربية المشتركة والتي تعتبر بمثابة نقطة البداية في كل خطوة يخطوها العرب في نظامهم السياسي للتحرر من الاستعمار ولإنشاء كيان عربي حر واحد بين شعوب العالم"

كذلك أكد البيان على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المصلحة العربية في ظل الصراع بين الكتلتين الرئيستين، وأيد في الوقت نفسه هيئة الأمم المتحدة بوصفها المنظمة الدولية المعنية بالدفاع عن حق الشعوب في التحرر والسلام والأمن وأدان البيان الدول التي لا زالت تحتل أراض عربية وهي بريطانيا وفرنسا( ).

كما استنكر البيان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون العربية، ودعمها المكشوف لمشروع إقامة دولة يهودية في فلسطين، أما فيما يتعلق بالشأن العربي فقد سجل البيان على الجامعة العربية تقصيرها وتقاعسها في مجال تحرير الوطن العربي ومكافحة الاستعمار وطالبها بضرورة توحيد القوى العسكرية العربية والتمثيل الخارجي وإلغاء جوازات السفر والحواجز الجمركية بين البلاد العربية.

كذلك ندد البيان بتهاون الدول العربية المستقلة بالدفاع عن الحقوق العربية، والتفريط بها لصالح الدول والشركات الاستثمارية الأجنبية ودعا إلى إعادة النظر في المعاهدات والإمتيازات المفقودة معها أما فيما يتعلق بالأوضاع في سورية بوجه خاص فقد أكد البيان على ضرورة التمسك بالنظام الجمهوري واستنكر السياسة الإنفصالية التي تنتهجها حكومتا سورية ولبنان وطالب بتعديل قانون الانتخابات وفق الأسس التالية:

- ☐ أن يكون الانتخاب على درجة واحدة والزامياً.
- ☐ جعل الانتخاب على أساس قومي وإلغاء الاعتبارات الطائفية.
- ☐ ضمان حرية الانتخاب وفرض الرقابة على صناديق الاقتراع لضمان سلامة العملية الانتخابية.

من جانب آخر فقد أدان البيان الحكومة لعجزها عن توطيد الأمن ومعالجة النزاعات الإقليمية والعشائرية، واهمالها للشؤون المتعلقة بالخدمات الصحية وطالبها بضرورة زيادة مخصصات الصحة وتعميمها على القرى والأرياف ومناطق البدو.

وعلى صعيد السياسة التعليمية أكد البيان على ضرورة إعطاء التعليم طابعاً قومياً إضافة لتجهيز المدارس بالوسائل العلمية والفنية ورفع مستوى الجامعة السورية من حيث تأمين المخصصات والتجهيزات العلمية المطلوبة واستقدام الأساتذة الأكفاء.

وفيما يتعلق بالموقف من الأحزاب السياسية فقد أعلن الحزب رفضه الاتحاد مع أي حزب من الأحزاب القائمة في سورية لكونها لا تتفق مع أفكار حزب البعث القومية الاشتراكية الانقلابية، في حين أكد من جانب آخر على ضرورة توسيع نشاط الحزب على الصعيد العربي عن طريق إنشاء فروع له في الأقطار العربية والتعاون مع الأحزاب العربية التقدمية التي تناضل ضد الاستعمار الخارجي والاستقلال الداخلي والعمل على تنظيم جبهة عربية ذات طابع شعبي ونضالي.

وفي المجال الداخلي استنكر الحزب السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الحكومة السورية لعدة أسباب أهمها: عدم حماية الإنتاج الوطني والقومي من غزو الإنتاج الأجنبي، وعدم مكافحة الغلاء، والاستخفاف بحقوق العمال والفلاحين وتركهم تحت رحمة الرأسماليين والإقطاعيين وطالب البيان الحكومة باتباع سياسة اقتصادية تقوم على الأسس التالية:

- ☐ حماية الإنتاج الوطني من مزاحمة الإنتاج الأجنبي وتصفية أعمال الشركات الأجنبية.
- ☐ إعادة النظر بالسياسة الضريبية، وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والتملك والإرث وتوفير الغذاء والكساء بأقل الأسعار لأبناء الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين.
- ☐ وضع تشريع للعمال والفلاحين لحمايتهم من استغلال أرباب العمل وملاكي الأراضي، وتحديد أجور العمال تحديداً عادلاً يضمن مستوى لائقاً من العيش، إضافة لمعالجة أوضاع العمال الزراعيين وتحسين الشروط التي يفرضها ملاكو الأرض على الفلاحين، وضمان حد أدنى من المعيشة يتناسب مع إنتاج الأراضي التي يعملون بها.
- ☐ إنشاء وزارة خاصة بالزراعة للعمل على تنمية الإنتاج الزراعي وتأمين وسائل الإنتاج الزراعية الحديثة والأسمدة، إضافة لتوسيع مصلحة الري وتأمين وسائل الري، والسقاية، وتضييق مساحة الأراضي البعلية.
- ☐ العناية بالبادية للاستفادة من تربية المواشي وتوفير الأمن وحفر الآبار الارتوازية وإنشاء المناهل.

يتضح مما تقدم بأن البيان السياسي كان يعكس موقف الحزب من مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي يعلن فيه الحزب عن ضرورة التصدي للقوى الاستعمارية التي لازالت تحتل عدداً من الأقطار العربية فإنه يطرح أيضاً مسائل قومية تتعلق بالواقع العربي ويوجه النقد للجامعة العربية والدول العربية المستقلة لتقصيرها في القيام بمهامها وواجباتها تجاه القضايا العربية الأساسية، كما تطرق البيان إلى السياسات التي تنتهجها الحكومة السورية تجاه العمال والفلاحين وطالب بإصدار تشريعات عادلة بقصد حمايتهم من الاستغلال واتباع سياسة ضريبية تستهدف تخفيف عبء الضرائب عن كاهل الطبقات الشعبية الفقيرة وتطبيق سياسة ضريبية تصاعدية بحسب الدخل.

كذلك حث البيان الدولة على ضرورة الاهتمام بالتعليم في جميع مراحله ورسم سياسة تعليمية تسمح بنشر العلم في المدن والقرى ورفع مستوى التعليم الجامعي وتأمين مستلزمات الحياة العلمية والتعليمية بكافة مستوياتها.

الدستور:

ما من شك بأن الدستور الذي أقره المؤتمر التأسيسي يعتبر الوثيقة البرنامجية الأكثر أهمية في تاريخ الحزب لأنه حدد المرتكزات الفكرية الأولى التي يجب أن ينطلق منها الحزب لتحقيق أهدافه القومية الاشتراكية ورسم في الوقت نفسه آفاقاً مستقبلية لعمل الحزب النضالي، وهذا إن دل على شيء فعلى طموح يتجاوز حدود الزمان والمكان بالنسبة لمؤسسي الحزب ومناضليه القدامى والذين كانوا يتطلعون إلى تحقيق أهداف كبرى، وعلى رأسها هدف الوحدة العربية الشاملة وفي ظل ظروف عربية ودولية غير مواتية، إلا أن هذا الأمر لا يقلل مع ذلك من الأهمية الفكرية للمبادئ الأساسية التي تضمنها الدستور وهي: وحدة الأمة العربية وحريتها ـ رسالة الأمة العربية ـ شخصية الأمة العربية.

وتبعاً لما تقدم يمكن أن نحدد الأفكار الأساسية التي تضمنها الدستور من خلال النقاط التالية:

1) الإيمان المطلق بالفكرة القومية بوصفها حقيقة حية خالدة، وبالرغم من هذا الفهم المثالي لظاهرة القومية بوصفها ظاهرة تاريخية، فإن مضمون الفكرة القومية بالمعنى الذي جاء في دستور الحزب هو مضمون اشتراكي إنساني ولا يتصف بأي شكل من أشكال التعصب أو العنصرية أو الاستعلاء القومي، هذا فضلاً عن أن الحزب قد أعطى مفهوم القومية بعداً تحررياً عندما قال: إنها إرادة الشعب العربي في أن يتحرر ويتوحد وأن تعطى له فرصة تحقيق شخصيته في التاريخ.

2) الإيمان بأن التجزئة هي حالة طارئة، ومصطنعة وبأن الفوارق بين أبناء الأمة العربية عرضية وزائلة وسوف تزول بيقظة الوجدان العربي.

3) ولهذا فإن الوطن العربي يشكل وحدة سياسية اقتصادية ثقافية وعلى العرب أن يحققوا هذه الوحدة عن طريق النضال المستمر.

4) ومن هنا نلاحظ أن الوحدة بمنظور الحزب الفكري والسياسي ذات محتوى ديمقراطي اشتراكي، لذلك يسعى الحزب إلى تحقيقها على أساس قومي متخطياً حدود التجزئة التي فرضتها القوى الاستعمارية والرجعيات العربية على الوطن العربي.

5) لقد أولى الحزب مسألة الحرية اهتماماً شديداً وركز على ضرورتها في عملية تحقيق البعث القومي الشامل باعتبارها السلاح الفعال الذي من شأنه أن يحرر الإنسان العربي من جميع أشكال الاستغلال الداخلي والتسلط الخارجي كما أن الحزب اعتبر أن حرية الكلام والتعبير والفن والاعتقاد مصانة ولا يجوز لأية سلطة أن تنتقصها.

6) يؤمن الحزب أن الاشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية وأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق إمكاناته المادية والمعنوية وطاقاته الكامنة وتفتح عبقريته على أكمل وجه.

7) وعلى الرغم من وجود بعض النواقص والمتغيرات في فهم البعث للاشتراكية كما وردت في الدستور إلا أن طرح الحزب للمسألة الاشتراكية وربطها بهدفي الوحدة والتحرر إنما يُعد ثورة بالنسبة لتلك المرحلة لأنها تدعو إلى منع استثمار جهد الآخرين وتنمية الإنتاج القومي في ضوء أحدث التجارب والنظريات.

8) لقد كان حزب البعث العربي أول حركة في الوطن العربي تطرح القضية الاشتراكية جنباً إلى جنب مع القضية القومية التحررية وهذا الربط العضوي الوثيق يعتبر أبرز سمات عقيدة البعث ومنطلقاته الأساسية.

9) ومما تجدر الإشارة إليه أن قضية الاشتراكية كانت محور نقاش جدي في المؤتمر التأسيسي للحزب وكانت ثمة وجهات نظر متباينة حول هذه المسألة إلى هذا الحد أو ذاك فبعضها كان متحمساً والبعض الآخر كان متحفظاً، إلى جانب ذلك نوقشت أيضاً مسألة الأقليات القومية وموقف الحزب منها وقضية النظام في دستور الدولة العربية التي يسعى الحزب لتحقيقها فهل يجب أن يكون جمهورياً أم دستورياً فحسب، وذلك من باب المراعاة لواقع الأنظمة العربية الملكية بغية تسهيل انتشار الحزب فيها.

10) لقد كان الحزب حريصاً على أن يكون متميزاً عن الأحزاب العربية التقليدية التي كانت قائمة في الأربعينيات، فأراد أن تكون عقيدته علمية ثورية قدر الإمكان وعلمانية عصرية، مع عدم التنكر للقيم الروحية المرتبطة بتاريخ الأمة العربية وتراثها الحضاري، كما أرادها أن تكون منفتحة وقابلة التطور والتجدد، ومستندة في الوقت نفسه إلى تنظيم دقيق ومترابط الحلقات وقاعدة جماهيرية عريضة، بيد أن الحزب لم يستطع على هذا الصعيد أن يلبي آنذاك احتياجات المرحلة، وأن يصل إلى مستوى الأهداف التي يسعى لتحقيقها.

11) لقد كان الحزب يدرك أن تحقيق أهدافه الاستراتيجية لا يمكن أن يتم إلا عن طريق الانقلاب الثوري، ورفض الحزب فكرة التطور البطيء والإصلاح الجزئي لأن ذلك من شأنه أن يهدد الأهداف بالفشل والضياع. ومن المؤكد أن فكرة الانقلاب في دستور الحزب جاءت بمعنى الثورة التي تشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبما يؤدي إلى التغيير الجذري والذي يبدأ من الذات وينتهي بالمجتمع والنظام السياسي القائم ـ وهذا الأمر يستوجب الصدق في النضال والمزيد من الوعي والإيمان، والشعور بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق مناضلي البعث.

12) لقد أكد الحزب منذ نشأته على الجانب الأخلاقي في الحياة ودعا إلى التزام الحق والحقيقة في مصارحة الشعب ورفض السياسة الميكافيللية التقليدية التي يمارسها السياسيون المحترفون ـ وأكد على أن تبقى صلاته مع الجماهير قائمة على أساس الثقة وأن يعبر عن مصالحها بصدق، وهذا لن يتحقق ما لم يبرهن في سياسته ومواقفه بأنه يختلف عن الأحزاب والفئات الحاكمة التي درجت على استخدام المراوغة في عملها السياسي ومالم يبرهن بأنه لا فرق بين ظاهر أقواله وباطنها.

13) وتبعاً لما تقدم يمكن القول بأن الحزب في مرحلة التأسيس لم يأخذ بعين الاعتبار أن أهدافه الاستراتيجية (الوحدة والحرية والاشتراكية) وعلى الرغم من ترابطها الوثيق على الصعيد النظري، فإنها على أرض الواقع لا يمكن أن تتحقق على نطاق الوطن العربي دفعة واحدة، بسبب تحكم الواقع السياسي والاقتصادي القائم في ظل التجزئة والتي ما زالت قائمة على الرغم من زوال النظم الاستعمارية التي سبق أن فرضتها، لأن نظماً رجعية عربية حلت محلها، وتلعب دور الحارس لهذه التجزئة بغية حماية مصالحها وامتيازاتها الخاصة. لذلك فإن ثورة البعث التي قامت في مرحلة لاحقة في قطر عربي واحد لم تكن خيار الحزب فحسب بقدر ما كانت خيار الأمر الواقع أيضاً.

النظام الداخلي والمسألة التنظيمية:

لقد انطلق المؤتمر التأسيسي الأول للحزب لدى مناقشة مشروع النظام الداخلي من ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تجربة الحزب التنظيمية السابقة بجوانبها الإيجابية والسلبية، فيتبنى منها الصيغ التنظيمية التي أثبتت التجربة والممارسة العملية صحتها وجدواها ويتم بالتالي تثبيتها في النظام الداخلي الجديد بعد إقراره بصيغته النهائية من قبل المؤتمر ومن الجدير بالذكر أن المؤتمر التأسيسي لم يتشكل أساساً بنتيجة انتخابات حزبية، نظراً لأن مبدأ الانتخابات الذي أقره الحزب قبل التأسيس كان معتمداً فقط على رئيس الحزب، ولم تكن العملية

الانتخابية تشمل أية هيئات قيادية أو قاعدية ويعزى ذلك لهشاشة التجربة التنظيمية قبل التأسيس من جهة ولقلة عدد أعضاء الحزب والذي لم يكن يزيد عن بضع مئات من جهة أخرى، لذلك اتخذت الدعوة التي وجهت لأعضاء المؤتمر طابعاً عاماً ودون شروط تنظيمية محددة.

ويمكن القول بأن المؤتمر التأسيسي قد حقق مع ذلك خطوة هامة وحاسمة على صعيد التنظيم الحزبي بإقراره أول نظام داخلي للحزب يسمح بانتخاب هيئات قيادية ذات مستويات تنظيمية مختلفة، وكانت أعلى هيئة قيادية تم انتخابها طبقاً للنظام الداخلي الذي أقره المؤتمر التأسيسي هي اللجنة التنفيذية، إضافة إلى أن النظام الداخلي قد نص على وجود منصب الأمين العام أما فيما يتعلق بالمستويات التنظيمية الأخرى فقط نص النظام الداخلي على تقسيم الحزب إلى فروع وشعب وفرق وخلايا، كما حدد شروط الانتساب والعضوية، وتنظيم استمارات خاصة بالأعضاء وطالبي الانتساب للحزب والتي أشير فيها إلى اسم طالب الانتساب، ومكان وتاريخ ولادته ومؤهلاته العلمية، ودوافع انتسابه للحزب وارتباطاته السياسية وسلوكه وماضيه وميوله وإمكانياته النضالية وقيمة اشتراكه الشهري، ورأي العضو الذي رشحه مع تزكية اثنين من الأعضاء.

كذلك نص النظام الداخلي على أن يبقى طالب الانتساب تحت الاختبار والتجربة لعدة شهور ثم يستدعى بعد ذلك لأداء القسم مع آخرين وبحضور بعض القياديين إضافة للأعضاء الذين قاموا بترشيحه وتزكيته.

وبعد ترديد شعار الحزب (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة) يتلو المرشح للعضوية القسم التالي (أقسم بشرفي ومعتقدي، أن أكون وفياً لمبادئ حزب البعث العربي، حافظاً لعهده، متقيداً بنظامه، منفذاً لخططه).

وبعد أن يلقي رئيس الجلسة وهو غالباً رئيس الفرع حديثاً توجيهياً حول معنى الارتباط الحزبي، وطبيعة المرحلة في حياة العضو والمهام الملقاة على عاتقه يبلغ العضو الجديد باسم الخلية التي ينتمي إليها وكيفية ممارسته للعمل الحزبي ويجيز النظام الداخلي للمؤتمر التأسيسي تعيين أمناء سر الفروع وقياداتها، وكان هؤلاء بدورهم يعينون قيادات الفرق، وكانت الاجتماعات الدورية للفرق أسبوعية على وجه العموم، وكثيراً ما كانت تعقد اجتماعات موسعة لقيادات الفرق أو لعدد كبير من الأعضاء في بعض المناسبات، وكانت قيادة الحزب عندما تستجد بعض القضايا الأساسية والهامة تدعو أبرز العناصر القيادية في الفروع لعقد اجتماع في دمشق أو أية مدينة أخرى، وكان انعقاده يأخذ صفة مجلس الحزب( )، وهي الصفة التي عرفت فيما بعد باسم (المؤتمر)، وكانت اجتماعات مجلس الحزب يحضرها أحياناً حزبيون أردنيون أو عراقيون، كما يحضرها ممثلو فرع آخر في القطر السوري ودون أي اعتبار للحدود السياسية أو القطرية، وكانت الحياة الديمقراطية السائدة في مرحلة انعقاد المؤتمر التأسيسي تسمح بفتح مقرات علنية للحزب دون الحصول على ترخيص رسمي بها، ومع ذلك فقد كان الكثير من الاجتماعات الدورية الأسبوعية تعقد في منازل الأعضاء.

وبما أن مهام العمل الحزبي كانت تحتاج إلى التفرغ فقد أقر المؤتمر مبدأ التفرغ الحزبي إلا أن عدد المتفرغين كان محدوداً جداً بسبب ضعف الإمكانات المادية التي كانت تعتمد على رسوم الانتساب والاشتراكات الحزبية، وبعض المشروعات ذات المردود الطفيف.

ومن الجدير بالذكر أنه في ضوء مقررات المؤتمر المتعلقة بالجانب التنظيمي قد طرأت تطورات ملحوظة على مهام الحلقات والفرق وطبيعة عملها التنظيمي ونشاطها الحزبي والجماهيري، وبما يسمح بعقد اجتماعات خاصة لمناقشة الأوضاع الحزبية والإدارية والعمل بين الجماهير ووسائل كسب الأنصار والأعضاء، ومعالجة العقبات التي يمكن أن تعترض سبيل العمل الحزبي وتحديد مدة زمنية لكل عضو لكي يقدم فيها نتيجة ما بذله من جهد في مجال الكسب الحزبي. كما تم تحديد اجتماعات خاصة لمناقشة قضايا سياسية وثقافية وفكرية مختلفة.

مما تقدم يتضح بأن المسألة التنظيمية التي عالجها المؤتمر التأسيسي الأول للحزب من خلال مناقشته وإقراره للبنود الأساسية التي تضمنها النظام الداخلي للحزب قد أسهمت في إرساء الأسس التي يجب أن يقوم عليها بناء الحزب التنظيمي وإمكانات تطوره بما يسمح بإدخال التعديلات المختلفة عليه تبعاً لطبيعة ومتطلبات كل مرحلة من مراحل نضال الحزب وبما يمكنه من تنفيذ مهامه على كافة الصعد والمستويات.